إشكالية الدولة في افريقيا: قراءة في الأطروحة السلطوية

الأستاذ: الهادي علوي
باحث بسلك الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الحسن الثاني، المحمدية–المغرب

ملخص المقالة:

يكشف واقع المجتمعات الافريقية جنوب الصحراء عن عجز الدولة وفشلها في مواجهة التحديات التي تواجه تلك المجتمعات. ويمكن القول بأن جذور تلك الأزمات تكمن في النظم السياسية القائمة. فقد تحولت إلى عب ء يثقل على كاهل تلك المجتمعات وإلى عائق أمام تحقيق التنمية، عوض أن تكون قاطرة التنمية، وتحقق آمال الشعوب الإفريقية جنوب الصحراء. لقد تبخر أمل إنشاء الدولة الديمقراطية والتنموية، وتحول الحلم إلى كابوس بعدما أفاقت الشعوب الافريقية على واقع أنظمة تسلطية همها التحكم الأمني وإخضاع المواطن والاستحواذ على خيرات البلاد وثرواتها. وتسعى هذه المقالة إلى تحليل بنية الدولة الافريقية، وذلك من منظور الأطروحة التي صاغها السوسيولوجي الفرنسي جان فرانسوا بيار.

الكلمات المفاتيح: الدولة، الأطروحة السلطوية، التسلط.

Abstract:

The reality of Sub-Saharan Africa exposes the state's inability and failure to counter the problems faced by its societies. The roots of those problems, not to say crises, can be traced to the existing political systems. These have become burdens imposed upon those societies and obstacles to development, not advocates, let alone fulfillers, of the aspirations of Africans. The hope of establishing a democratic and development-based state has faded away, and the dream has turned into a nightmare. Africans have woken up to authoritarian regimes gripped by the anxiety of tightening security, suppressing citizens and exploiting national wealth. This paper attempts to examine the structure of the African states based the thesis advanced by the French Sociologist Jean-François Pierre.

Keywords :The state, The authoritarian thesis, Authoritarianism.

مقدمة:

ظهرت الدولة في الغرب كانعكاس للتحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي عاشتها الشعوب الأوروبية في العصر الحديث. فقد كانت الدولة القومية الحديثة تجليا للحداثة الغربية على المستوى السياسي، ومرآة للواقع الاقتصادي والاجتماعي لتلك المجتمعات. أما المجتمعات الافريقية– كغيرها من المجتمعات التي عانت من الاستعمار– فلم تحظى بشرف بناء مؤسساتها السياسية، ولم تعرف دولا غير الدول المستوردة التي أقامها المستعمر عند احتلاله للقارة الافريقية، وقضى على الكيانات السياسية التي كانت موجودة. وبهذا المعنى يمكن اعتبار الدولة الافريقية صناعة استعمارية.

وإذا كان من الطبيعي أن تكون الدولة التي خلقها المستعمر تابعة له في مرحلة الاحتلال، فإنه من غير الطبيعي أن تستمر تبعيتها بعد التضحيات الجسام التي بذلتها الشعوب الافريقية في سبيل تحرير أوطانها واسترجاع سيادتها، وبعدما اعترفت الدول المستعمرة باستقلالها.

وفي حين استطاعت الكثير من دول العالم الثالث أن تقطع مع الماضي الاستعماري، ظلت الدول الافريقية ترزح تحت هذا الإرث الاستعماري، وفشلت النخب الحاكمة في تحقيق تطلعات الشعوب الافريقية التواقة إلى القضاء على التخلف والفقر والجهل وغيرها من الأوبئة الاجتماعية والاقتصادية. هكذا تبخر أمل إنشاء الدولة الديمقراطية والتنموية، وتحول الحلم إلى كابوس بعدما أفاقت الشعوب الافريقية على واقع أنظمة تسلطية همها التحكم الأمني وإخضاع المواطن والاستحواذ على خيرات البلاد وثرواتها.

ويكشف واقع المجتمعات الافريقية جنوب الصحراء عجز الدولة وفشلها في مواجهة التحديات التي تواجه تلك المجتمعات. ويمكن القول بأن جذور تلك الأزمات تكمن في النظم السياسية القائمة: إذ تتربع أزمة الدولة عرش الأزمات في افريقيا. فقد تحولت إلى عب ء يثقل على كاهل تلك المجتمعات وإلى عائق أمام تحقيق التنمية، وهو ما يتناقض مع الغاية التي أنشئت لأجلها الدولة. من هنا جاء الاهتمام بإشكالية الدولة في افريقيا جنوب الصحراء. وتجدر الإشارة إلى تعدد الأطروحات التي حاولت الكشف عن سر أزمة الدولة الافريقية.

وتعتبر الأطروحة السلطوية، التي صاغها السوسيولوجي الفرنسي جان فرانسوا بيار، إحدى تلك الأطروحات التي قاربت إشكالية أزمة بناء الدولة في افريقيا جنوب الصحراء. وتنطلق هذه المقالة في محاولتها إضاءة بعض جوانب هذه الأطروحة من الإشكالية التالية: إلى أي مدى يعتبر التسلط أحد عوامل الأزمة البنيوية للدولة في افريقيا؟ وهل تصلح الأطروحة السلطوية لحل شفرات تلك الأزمة وكشف جذور ها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الفرعية إشكالات جزئية يمكن صياغتها على النحو التالي:

. ما هي ظروف نشأة الدولة في افريقيا؟

. وكيف انزاحت عن وظيفتها التنموية لترتدي أزياء الدولة التسلطية؟

. وهل تستطيع الأطروحة السلطوية كشف الأزمات البنيوية للدولة الإفريقية؟

. ثم ما حدود هذه النظرية؟

وفي محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، ننطلق من الفرضية التالية: بروز الأنظمة التسلطية في افريقيا هو نتاج تفاعل عوامل داخلية ترتبط بطبيعة الثقافة والمجتمع الافريقيين، وأخرى خارجية تتمثل في تأثير المناخ الدولي لمرحلة ما بعد الاستعمار وظروف الحرب الباردة.

الفرضيات الإجرائية:

- عرفت الشعوب الافريقية قبل الاستعمار تجارب للحكم مختلفة عن تجربة ممارسة السلطة في الدولة الحديثة.
- ارتبط قيام الدولة بظاهرة استعمار القارة الافريقية.
- التسلط هو أحد عوامل الأزمة البنيوية للدولة الافريقية.
- فشل الدولة الافريقية يرجع إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

تصميم الدراسة:

المحور الأول: نشأة الدولة في افريقيا.

أولا: الممارسة السياسية في افريقيا قبل الاستعمار.

ثانيا: الدولة الافريقية صناعة استعمارية.

المحور الثاني: الطبيعة التسلطية للدولة الافريقية

أولا: دلالات التسلط ومظاهره.

ثانيا: الدولة التسلطية في افريقيا: التجليات والخصائص.

المحور الثالث: محاولة الأطروحة السلطوية فهم أزمة بناء الدولة الإفريقية.

أولا: الأطروحة السلطوية عند جون فرانسوا بيار.

ثانيا: حدود الأطروحة السلطوية.

خلاصة

المحور الأول: نشأة الدولة في افريقيا.

أولا: الممارسة السياسية في افريقيا ما قبل الاستعمار

رغم شح الكتابات التي أرخت لتجربة الحكم في إفريقيا، نظرا لسيادة الثقافة الشفهية، إلا أن ذلك لا يعني أن المجتمعات الإفريقية لم تعرف أشكالا للحكم وممارسة السلطة قبل قيام الدولة القومية الحديثة. ويمكن القول استنادا إلى أبحاث العلوم الإنسانية وتاريخ الأديان والرحالة وحركات الاستكشاف وكذلك تاريخ استعمار القارة، " إن هناك تراثا ودساتير وشرائع غير مكتوبة أفرزت حضارة شفهية وغير مكتوبة، وسجلت تقدما ملموسا في صنع أفكار النظرية السياسية وتركت تراثا عرفيا لا يقدر بثمن "[1]. لقد تبنت المجتمعات الافريقية أنظمة سياسية تستجيب لخصوصيتها وثقافتها. وعرفت هذه الأنظمة السياسية في معظم المجتمعات تطورا وتغيرا شأنها في ذلك شأن باقي الظواهر الاجتماعية. وهذا ما يفسر رفض الشعوب الافريقية لظاهرة الاستعمار والاحتلال، وما خلفه من نظم سياسية واقتصادية تم فرضها استنادا على القوة. إذ تؤكد الدراسات الأنتربولوجية "أن شعب البانتو Bantu كان ينتقل عبر جبال إفريقيا الوسطى إلى شعب الهاميتك Hametic مهاجرا ومنتقلا إلى شرق القارة يكون مجتمعات جديدة، ويؤسس أنماطه السياسية ومؤسساته التي يحتاج إليها وفق ما تقتضيه الحاجة والمكان والزمان."[2]

لقد كان الفضاء السياسي والثقافي مفتوحا، فالقبائل الإفريقية كانت تختار الآليات السياسية التي تمكنها من تحقيق الأمن والاستقرار بحرية وبطريقة مباشرة شبيهة بنمط الديمقراطية المباشرة. وبهذا الشكل كانت تضع الأعراف التي تنظم بها نشاطها وتحكم سلوك أفرادها.

وقد كانت مؤسسة الجيرونتوقراطية Gerentocracy من أولى المؤسسات السياسية التي عرفتها المجتمعات الإفريقية القديمة. ويعتبر ميلاد مفتاح الحراثي تلك المؤسسة "تعبيرا عن فلسفة حكم كبار السن الذين يتمتعون بالحنكة والحكمة والرشاد لتوجيه المجتمعات"، ويضيف بأنها أول مؤسسة لممارسة الحكم والسياسية في التاريخ السياسي، ويمكن أن نطلق عليها في الزمن المعاصر "الحكومة الرشيدة أو الحكم الرشيد."[3] إذ تفترض الثقافة الافريقية القديمة أن هناك علاقة بين العمر والحكمة واكتسابها. فالتقدم في السن يكسب الفرد خبرات وحكم تؤهله لقيادة وتوجيه الآخرين. إنها "فلسفة كبار السن"، وهي فلسفة كانت حاضرة في جميع أشكال الحكم والسياسة في افريقيا القديمة. هذا ما يفسر الدور المحوري الذي يلعبه الأب داخل الأسرة والشيخ في القبيلة، بحيث يحظى بمكانه متميزة ويكون مرجعا لإسداء النصيحة وتقديم المشورة، وحكما في مختلف النزاعات بحكم الخبرة والسن.

وتكشف تلك التجربة شكلا من أشكال ممارسة السلطة التي عرفتها المجتمعات الإفريقية، ولازال صداها يتردد إلى يوما هذا. غير أن تنوع وغنى الثقافة الافريقية واختلاف مجتمعاتها، انعكس على أشكال نظم الحكم. وفي هذا الإطار لابد من التأكيد بأن المجتمعات الافريقية عرفت أنظمة مختلفة: منها ما يعتمد على نظام القرابة (رابطة العائلة والدم)، وبعضها يعتمد التوريث من جيل إلى جيل آخر. وفي حالات أخرى، يتم الاستيلاء على السلطة اعتمادا على القوة. كما أن من المجتمعات الإفريقية من كان يربط السلطة السياسية بالسلطة الدينية.[4] ويتضح من ذلك التنوع والغنى الذي كانت تعرفه تجارب الحكم في إفريقيا ما قبل الاستعمار لكن دخول المستعمر قلص من دور تلك النظم وحاول القضاء عليها.

ويرجع الفضل إلى الأبحاث الأنثروبولوجية التي كشفت النقاب عن كثير من جوانب نظم الحكم وطرق ممارسة السلطة السياسية في افريقيا، خصوصا في المجتمعات البدائية. ويعتبر "فورتز" و"ايفانز برتشارد " من أوائل الأنتربولوجيين الذين بحثوا في هذا الموضوع. وانطلاقا من الأبحاث التي قاما بها، خلصا إلى استنباط ثلاثة أشكال للأنظمة السياسية الافريقية، قاسمها المشترك هو الحياة الجماعية والعمل الجماعي وعلاقات النسب، لكنها نمطية بدائية. وهذه الأشكال هي: جماعات فرق الصيد، ومجتمعات النسب والقربى المنفصلة، ثم الدول البدائية. ويتميز الشكلان الأولان بالترابط الموجود بين العمل السياسي والعمل الإداري، وبوضوح مؤسساتها لاتخاذ القرار وتركز السلطة مركزيا. أما الشكل الثالث (الدول البدائية)، فيعتمد على انتشار السلطة السياسية من خلال الحكم المنتشر ومشاركة الجميع في اتخاذ القرارات. وحسب حمدي عبد الرحمن الذي يستند على أبحاث "برتشارد" و"فورتيز"، يمكن تقسيم المجتمعات الإفريقية ما قبل الاستعمار إلى نموذجين: مجتمعات الدولة ومجتمعات اللادولة[5]. الشكل الأول، يتميز بوجود سلطة مركزية يعترف بها الجميع ويخضع لها، سواء جمعت بينهم علاقات الدم، أم كانوا ينتمون إلى قبائل مختلفة. في حين تتميز مُجتمعات اللادولة بانتشار وتشتت السلطة السياسية بين الجماعات والقبائل داخل نفس المجتمع، وتحل محل السلطة المركزية روابط اللغة والثقافة التي توحد بين هذه الجماعات وتربط بينها.[6]

من جهة أخرى، تنحو معظم المجتمعات الإفريقية إلى إضفاء صفة القداسة على السلطة السياسية: " فالعلاقة بالمقدس تفرض وجودها، فهي حاضرة دائما، ومن خلال "المقدس" يتعلم الأفراد أن هناك مجتمعا سياسيا يقدم لهم التنظيم السياسي كنظام لممارسة الحقوق والواجبات واستقرار الأعراف والقوانين."[7]

وعلى عكس تلك الدراسات الأنتربولوجية التي أبرزت ملامح الحياة السياسية في المجتمعات الافريقية التقليدية، هناك بعض الدراسات التي شككت في وجود تجربة سياسية بالمعنى العصري للمفهوم. بيد أن هذه الدراسات انطلقت من أشكال محددة سلفا لممارسات السلطة (نموذج الدولة الحديثة)، اعتبرتها بمثابة النموذج لأية ممارسة للسلطة. لكن تشكيكها لا ينفي حقيقة وجود أشكال لممارسة السلطة، حتى وإن كانت بدائية كما سبقت الإشارة، ما دام أن بقاء أية جماعة يعتمد على توزيع المهام

بين أفرادها، لتلبية حاجياتهم والدفاع عن أمنهم. وذلك لا يتحقق إلا في إطار المجتمع القائم على أساس السلطة. وما دامت هذه السلطة قادرة على تلبية حاجيات أفرادها وتحقيق الانسجام والاستقرار داخل المجتمع، فذلك دليل على نجاعتها، لأن العبرة ليست هي مدى مطابقة ذلك التنظيم السياسي لخصائص الدولة البروقراطية الحديثة، بل العبرة هي مدى قدرته على إبراز القيم الاجتماعية والثقافية السائدة، والحفاظ على سلامة الجماعة وأمنها.

وهكذا كشف تحليلنا للمجتمعات الإفريقية في المرحلة السابقة على الاستعمار أن "مفهوم الدولة في إفريقيا لم يكن غائبا عن التربة الإفريقية في يوم من الأيام، فبذرتها كانت موجودة لوجود السلطة في المجتمعات الإفريقية. وكان يمكن أن تتلاقى تلك المجتمعات تحت نظرية القوة أو المنفعة أو العقد الاجتماعي. ولكن مجيء الأوروبي قطع ذلك التطور الطبيعي وعجّل بقيام الدولة، فقام باختصار مُخل للزمن. ولعل ذلك هو سبب المعاناة واستمرار آلام السنين."[8] كما عرفت افريقيا في المرحلة السابقة على الاستعمار قيام مجموعة من الإمبراطوريات والمماليك التي راكمت تجربة في الحكم وممارسة السلطة.[9]

ورغم أن هناك بعض الأنظمة السياسية التي كانت تتسم بنوع من التسلط والقهر، فتبقى تلك النماذج محدودة، و"تظل التجربة العامة للحكم في افريقيا محملة بالكثير من آليات التوازن التي تؤثر على سير ممارسة السلطة. وتؤكد عدم إساءة استعمالها أو التفريط فيها من قبل الحكام والقادة الأفارقة."[10] فالمجتمعات الإفريقية بحكم عاداتها وثقافاتها تعلي من مفهوم الجماعة، وتعتبر السلطة شأنا جماعيا. كما تعتبر القائد السياسي رمزا للجماعة ومعبرا عن الصالح العام. لذلك فمن حق الجماعة عزل القائد إذا رأت أنه لايحقق أهدافها أو لا يحترم الأعراف التي تحل محل القوانين في الدولة الحديثة. ويعني ذلك أن سلطة القائد السياسي ليست مطلقة، بل مقيدة ومحدودة. وتعتبر مؤسسة الجرونتوقراطية بمثابة السلطة التشريعية التي يجب على القائد تطبيق قراراتها ويخضع لمراقبتها، وإلا تعرض للعزل والإقصاء.

ثانيا: الدولة الافريقية صناعة استعمارية

خلصنا من تحليلنا السابق إلى أن الشعوب الافريقية عرفت حياة سياسية تختلف في شكلها وهياكلها عن ممارسة الدولة الحديثة. ونشير في هذه الفقرة إلى أن الدولة في افريقيا "تقنية" خلقها الاستعمار كوسيلة للسيطرة ونهب ثروات الشعوب الافريقية. ولفهم هذه الفكرة لابد من الحفر في جذور هذه القصة المؤلمة.

مع مطلع القرن السادس عشر، وضعت اللبنة الأولى للاستعمار الأوروبي في افريقيا "ففي عام 1502، وبوصول البرتغاليين إلى الهند، وفرض سيطرتهم على المحيط الهندي وتجارته، وتشييد القلاع على طول الساحل الافريقي لتجارة البشر وبيعهم ونقلهم إلى الأمريكيتين بمشاركة هولاندا وبريطانيا وفرنسا."[11] لقد ظلت تلك الحملات محدودة، ولم تتمكن من بسط نفوذها

إلا بعد انعقاد مؤتمر برلين ما بين عامي 1884-1885 بمشاركة أربعة عشر دولة أوربية "لتقاسم النفوذ والأراضي والثروات في افريقيا، ومزقت (هذه الأخيرة) إلى دويلات وفقا لمعايير إقليمية وقبلية لبسط السيطرة. فأقامت فرنسا مستعمراتها على أنقاض المماليك الإسلامية في النيجر وغينيا والتشاد والمماليك الإفريقية في حوض غينيا والكونغو، كما أسست بريطانيا لمستعمراتها الهامة في نيجيريا في غرب إفريقيا انطلاقا من دلتا النيجر."[12] وبذلك يتضح أن بداية التكالب الاستعماري على إفريقيا انطلقت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد واجه المستعمرون الأوربيون مقاومة شرسة قادها مجموعة من الزعماء الأفارقة من بينهم: حركة محمد أحمد المهدي في السودان، ومحمد عبد الله حسن في الصومال، وعبد الكريم الخطابي في المغرب.. لكن الترسانة العسكرية للمستعمر، كانت أقوى من عزيمة أولئك الأبطال. وبعد القضاء على تلك الحركات الجهادية والتخلص من نظم الحكم القائمة، نصب المستعمر بدلها سلطة دخيلة وتابعة له، مهمتها الدفاع عن وجوده وحماية مصالحه.

هكذا ارتبطت نشأة الدولة في افريقيا بالاستعمار الذي أقامها على أنقاض الكيانات السياسية السابقة. وهذا ما يفسر مقولة "نزنجولا نتالاجا":"إن الدولة الافريقية الحديثة ماهي إلا صناعة استعمارية شكلها وصاغها الاستعمار وفقا لرؤيته ومصالحه. وهي من خلال نخبها السياسية الحاكمة، الذين هم بدورهم صناعة استعمارية، قد سارت على ذات الدرب."[13] وهكذا فإذا كانت الدولة في الغرب قد نشأت في بيئة عرفت مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فكانت بذلك استجابة لمتطلبات المجتمعات الحديثة، ودعوات الاصلاح وبناء المؤسسات على أسس العقد الاجتماعي بعيدا عن أي قهر ديني، فإن ولادة الدولة الافريقية لم تكن طبيعية وليست اختيارا شعبيا، كما أنها لا تعكس القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الإفريقية، بل قامت على أنقاض التنظيمات السياسية، وألغت الأعراف الاجتماعية وطرق ممارسة السلطة التقليدية. وبالتالي كانت "ولادة الدولة في افريقيا معلولة وظلت معلولة، وقد فشلت إلى حد كبير في القيام بأي من وظائف الدولة."[14]ولذلك كانت الدولة الإفريقية تحمل بذور فشلها منذ ميلادها، فلم تنجح في تنظيم الحياة المدنية لشعوبها، ولم تستطع تحريرهم من الخوف وحماية حريتهم وباقي حقوقهم "[15]فظلت بذلك "تعبيرا قانونيا أكثر من كونها حقيقية واقعية واجتماعية.[16]

إن أزمة الدولة الإفريقية إذن تعود إلى بداية تشكلها من قبل المستعمر الذي خلق دولا مصطنعة وبحدود مصطنعة. فقد "رسمت حدود المستعمرات على خرائط في أوروبا بما يتماشى مع المصالح الاستعمارية.[17]وتشير إحدى الدراسات إلى أن مجمل الحدود الطبيعية في القارة الإفريقية، "لا تزيد عن 26%، في حين بلغت نسبة الحدود السياسية التي تتبع دوائر العرض وخطوط الطول 44% والباقي (30%) تم وضعه استنادا إلى أسس رياضية.[18] ولعل ذلك ما يفسر تعارض الحدود السياسية

مع الأوضاع البشرية، إذ تم رسم الحدود بين الأقاليم والدول الافريقية دون اعتبار للروابط الاجتماعية والثقافية السائدة. وفي بعض الحالات، "تم تقسيم المجتمعات الافريقية بين أكثر من دولة، مثلما حدث في الباكونجو الذي انقسم إلى الكونجو الفرنسية، والكونجو البلجيكية، وأنغولا البرتغالية، كما تم تقسيم الصومال بين بريطاليا وايطاليا وفرنسا."[19] وفي حالات أخرى، " تم تطويق مئات الجماعات المتنوعة والمستقلة التي لا يربط بينها تاريخ مشترك أو اتفاق أو لغة أو دين. وعلى سبيل المثال، نجد أن نيجريا تضم 250 مجموعة اثنية– لغوية. ومع استمرار المساومات في أوروبا حول افريقيا، أصبحت الأرض والشعوب مثل قطع الشطرنج."[20] وبهذا الشكل، تم تقسيم مناطق القارة بين الدول الاستعمارية.

وقد لجأت تلك الدول إلى خلق كيانات سياسية تابعة لها لخدمة أهدافها الإمبريالية. وفي هذه الظروف ولدت الدولة في افريقيا. فهي ليست نتاج عوامل داخلية وليست تعبيرا عن حاجات قومية. بل تم فرضها من الخارج واعتمدت على القوة في فرض هيمنتها. إذ ما دامت تفتقد إلى شرعية داخلية، كان من الطبيعي أن تلجأ إلى القوة لاثبات وجودها وبسط نفوذها. وبذلك تحولت الدولة إلى أداة لممارسة القهر والإكراه، وهو ما ولَّد معارضة متزايدة ضدها. من جهة أخرى، استمرت الدول التي خلقها المستعمر في تبعيتها له حتى مجيء الاستقلال، وتحرر الدول الإفريقية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وما عرفه العالم في النصف الثاني من موجات تحرر الشعوب. ومنذ ذلك الحين، ستتسلم النخب الإفريقية السلطة السياسية، مُحتفظة بنفس الحدود التي تركها المستعمر.

المحور الثاني: الطبيعة التسلطية للدولة الافريقية

بينا في المحور السابق بعض ملامح الحياة السياسية في افريقيا قبل مداهمة الاستعمار لها. كما أبرزنا سياق وظروف نشأة الدولة القومية في افريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا المحور سنحاول الكشف عن مظاهر التسلط التي تطبع الدولة بعد الاستقلال، ولكن لابد أولا من تحديد مفهوم التسلط وإبراز أشكاله.

أولا: مفهوم التسلط: دلا لاته ومظاهره

يعتبر التسلط أحد أهم مظاهر أزمة الدولة الافريقية، وقبل إبراز هذه الطبيعة التسلطية للدولة الافريقية، لابد من إضاءة مفهوم التسلط قبل توظيفه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم يتداخل مع مفاهيم: السلطة، الاستبداد، الطغيان ...وهو ما يستدعي ضرورة التميز بينه وبين هذه المفاهيم التي تنتمي الى نفس الحقل الدلالي.

وتدل السلطة على " القدوة على التأثير، وهي تأخذ طابعا شرعي في إطار الحياة الاجتماعية. والسلطة هي القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف أو إصدار الأوامر في مجتمع معين. ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي يقبله أعضاء

المجتمع بوصفه شرعيا، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته."[21] وهكذا تمارس السلطة باسم المبادئ المقبولة والمشروعة، في مقابل التسلط الذي يحيل على الاستخدام غير المبرر للقوة والعنف والإكراه. وتسمى الأنظمة التي تمارس هذا النوع من السلطة –أي التسلط– بالأنظمة السلطوية. ويشير هذا المفهوم الأخير – أي السلطوية– في المجال السياسي إلى الدعوة إلى طاعة أوامر الدولة أو السلطة العليا وتوجهاتها وتدبير أعمالها، انطلاقا إما من القناعة بأن تلك الأوامر والتوجيهات إنما تصدر لمبررات خاصة بأدائها لوظيفتها ولحفظ السلم الاجتماعي، وإما خوفا من العقاب الذي تنزله بأولئك الذين يعارضونها."[22] و حسب المفكر خلدون النقيب، فان الظاهرة التسلطية تتجلى عندما "يكون الحكم الاستبدادي مبنيا على تسيد الدولة البيروقراطية على المجتمع من خلال قدرته على تنسيق البنية التحتية، بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل و تجعله امتدادا لسلطتها و تحقق بذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة و السلطة في المجتمع."[23]

تكشف التعاريف السابقة الاختلاف الموجود بين السلطة والتسلط. فالأولى ظاهرة طبيعية وضرورة اجتماعية، فلا وجود لمجتمع بدون سلطة مهما كانت طبيعتها، سواء أكانت تقليدية أو حديثة. إذ مادام الإنسان كائنا مدنيا، فلا مناص له من تنظيم نفسه لتوفير الغذاء الذي به قوام جسمه، وتحقيق الأمن الذي هو أساس بقائه، وكل ذلك لا يتم إلا في إطار المجتمع. فالإنسان ليس حرا في أن يعيش داخل المجتمع أو خارجه، لأن الاجتماع ضرورة إنسانية. ويبقى النقاش حول الطرق التي ينظم بها نفسه والكيفية التي تمارس بها السلطة: هل ستتخذ شكل المؤسات الحديثة، أم ستبقى محكومة بقوالب تقليدية وعرفية. هذا النزوع الطبيعي إلى ممارسة السلطة أو بالمقابل الخضوع لها، هو ما دفع المفكر محمد زيعور إلى القول: " تأتي ضرورة السلطة من كونها ظاهرة طبيعية في أي مجتمع، سواء كان بدائيا، متطورا أو حضاريا. ففكرة العيش بدون سلطة هي في الحقيقة فكرة خيالية، فكل شيء في الحياة يوحي بوجودها."[24] ولذلك فإلى جانب الروابط الاجتماعية والثقافية التي تسهر على الحفاظ على وحدة المجتمع، تعمل السلطة على تعزيز تلك الوحدة وتضمن تماسك المجتمع.

وعلى العكس من ذلك، يشكل التسلط انزياحا عن مسار ممارسة السلطة، ويعبر عن انفلاتها. فالتسلط، كنمط من أنماط ممارسة السلطة، يستحوذ فيه فرد أو جماعة من الأفراد على الحكم ويعملون من خلاله على إكراه المحكومين وقمع المعارضين. وبهذا المعنى، يقترب مفهوم التسلط من مفهوم "الاستبداد" الذي يدل على: " حكم أو نظام يستقل فيه بالسلطة فرد أو مجموعة من الأفراد دون خضوع لقانون أو قاعدة، ودون النظر الى رأي المحكومين."[25] ويعرف "محمد عبده" المستبد بما يلي: "المستبد عرفا من يفعل ما يشاء غير مسؤول ويحكم بما يقضي به هواه، وافق الشرع أو خالفه، ناسب السنة أو نابذها."[26]

ويظهر من هذا التعريف مدى التداخل الموجود بين الاستبداد والتسلط، وتجدر الإشارة إلى أن النظم الاستبدادية تلتقي مع النظم السلطوية في كثير من الخصائص، لكن ما يميز هذه الأخيرة هو أنها لا تعتمد على أيديولوجية محددة، كما يمكن

أن تسمح ببعض الحرية لمواطنيها، والتي قد تساعد على تحقيق الأمن في المجتمع. ولذلك فالنظام السلطوي هو أكثر اعتدالا من النظام الاستبدادي والشمولي.[27] أو إذا شئت، قل إنه الصورة الحديثة للنظام الاستبدادي. لكن هل يمكن ان نتحدث عن الأنظمة السلطوية هكذا بشكل عام، رغم ما تنطوي عليه من تنوع واختلافات فيما بينها.

يجيب" ميلان سيفوليك" –صاحب كتاب سياسات الحكم السلطوي– بأن ما يجمع مثل هذه الأنظمة (السلطوية) المتنوعة والمتمايزة هو أنها:

"تعرف بالسلب، أي أن ما يجعل نظاما ما سلطويا، هو كونه ليس ديموقراطيا، على خلاف في الحق الأدنى من شروط الديموقراطية، إلا أنه يؤكد أن الفرق بين هذه الأنظمة وبين الأنظمة الديمقراطية ليس فرقا في الدرجة، بل فرق في النوع. وأن هناك خصائص تميز الحكم السلطوي عن الحكم الديمقراطي. هاتان الخاصيتان هما: الأولى هي أن الحكم السلطوي يفتقر لسلطة محايدة تعطي ضمانات للاتفاقات التي تحدث بين أعضاء النخب الحاكمة. والثانية، تتمثل في القابلية المستمرة للجوء إلى استخدام العنف في حل الخلافات."[28]

وإذا اعتبرنا هذه الصفات هي مؤشرات النظام السلطوي، فلن نجد صعوبة في التمييز بين النظم الديمقراطية والنظم السلطوية. وبناءا على تلك المؤشرات يكمن القول إن معظم الأنظمة السياسية الافريقية تشترك في هذه السمات التسلطية، لكن أنماطها مختلفة، وذلك ما تحاول الفقرات اللاحقة توضيحه.

ثانيا: الدولة التسلطية في افريقيا: التجليات والخصائص

ساهمت عوامل كثيرة في إجهاض التجربة الديمقراطية في الدولة الافريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار. فقد كانت هناك مجموعة من التحديات الداخلية التي فرضت الاحتكام إلى منطق القوة لضمان الوحدة وتحقيق الاستقرار، كما ساهمت ظروف الحرب الباردة ومتغيرات النظام الدولي في تكريس هذا الوضع. هكذا سقطت الدولة الافريقية في براثن التسلط وتحولت إلى عقبة كأداء تقف حاجزا أمام تحقيق أية تنمية، وتحولت إلى عبء يثقل كاهل المجتمعات الافريقية بدل أن تكون مفتاحا لحل مختلف المعضلات. إذ بعدما خرج المستعمر وسلم السلطة إلى النخب السياسية، واجهت هذه الأخيرة تحديات كبرى. فقد كان" على النخب الافريقية الوطنية أن تعمل جاهدة من أجل تدعيم ركائز قوتها السياسية. بيد أن التحدي الأكبر الذي واجه الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا قد تمثل في إشكالية تحويل بنيتها الهيكلية، التي قامت على أساس التخصص في إنتاج المواد الأولية، وتطوير اقتصادها الوطني من خلال تنويع قطاعاته المختلفة لتحاكي تلك الموجودة في الدولة المتقدمة."[29]

وهذه التحديات التي واجهتها الدول الافريقية لا تختلف عن تلك التي واجهتها الدول الآسيوية، لكن في حين نجحت الأخيرة في تحقيق التنمية المنشودة وحققت قفزات اقتصادية يشهد لها العالم أجمع، ظلت الدولة الافريقية عاجزة عن بلوغ ذلك المسعى. وفي حين كانت الدولة أداة فعالة في نجاح اليابان والدول الصناعية الجديدة (NPI)، كانت الدولة وراء عوامل الركود الاقتصادي لجزء مهم في افريقيا جنوب الصحراء، حيث تكشف تلك التجارب الناجحة الدور المركزي للدولة "التدخلية"l'etat interventionniste، كما تكشف أيضا أهمية تحقيق الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي.[30]

ورغم أن الدولة الافريقية ما بعد الاستعمار قد اتخذت شعار التنمية و" لجأت إلى فرض الايديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العملية السياسية والاقتصادية. "[31] وعلى الرغم من أن "الدولة الافريقية قد طورت بعد الاستقلال، ولفترة وجيزة أجهزة حكم ومؤسسات ديموقراطية على نمط الحكم الرئاسي في دول افريقيا الناطقة باللغة الفرنسية،"[32]إلا أن السمة التي ظلت تطبع الدولة الافريقية هي غياب المؤسسية التي تكاد تكون العلامة المميزة لأغلب الدول في افريقيا، والتي ظلت حبيسة الولاءات القبلية والطائفية. فالنظام القبلي هو ما يحكم المجتمع والدولة في افريقيا، و"يجهض ابتداء جوهر العملية الديمقراطية التي تستند إلى تعددية حزبية عابرة للولاءات التحتية والفرعية والجهوية، والتي تعبر عن رؤى قومية."[33] ورغم أن نمط الحزب الوحيد قد تراجع، ليفسح المجال لنظام التعددية الحزبية، فان ذلك لم يؤدي إلى توطيد الديمقراطية والقضاء على الصراعات القبيلة والحروب الاهلية،" لتقع بذلك الدولة في افريقيا بين رحى فكرة مستوردة، متحفظ عليها، وهي استيراد الديمقراطية وفرضها. وفكرة أصيلة مشوهة مرتبطة بواقع الدولة في افريقيا، وهي التورط العسكري السافر في نظمها السياسية."[34]

لقد احتفظت الدولة في افريقيا ما بعد الاستعمار بمجموعة من ملامح الفترة الاستعمارية، وخاصة ما يتعلق بالقمع والإكراه، واتضح أن شعار التنمية هو مجرد تبرير لتسلطية دولة الحزب الواحد، إذ ظل النمط التسلطي هو السائد.[35]

أما بخصوص أسباب فشل المشروع التنموي، فتذهب إحدى الأطروحات إلى أن «الاتجاه التنموي أو ضد التنموي لمعظم الدول الإفريقية يخدم التكيف السياسي."[36] ويتأكد ذلك من خلال تدبير غير منظم وغير فعال وانتشار الفساد العام في القطاع العمومي، كما يتحقق عن طريق عدم الاستقرار السياسي وعدم القدرة على منع الخرق المنهجي للقوانين والضوابط. وهو ما يخدم مصالح القوى الاستعمارية التي خلقت أشكالا من الدول مماثلة لما في أوروبا، لكنها لا تتماشى مع طبيعة المجتمعات الإفريقية المختلفة، ولكي تظل تلك الأنظمة تابعة لها.[37]

هكذا ظل وجود الدولة في إفريقيا محل نزاع، ونستحضر في هذا المقام مجموعة من الأمثلة: الصومال، السودان، مالي، إذ يظهر من هذه النماذج تآكل مشروعية تلك الدول وعجزها عن تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. ويسرد حمدي عبد الرحمان مجموعة من المؤشرات التي تعكس أزمة الدولة في إفريقيا ما بعد الاستعمار، وهي:

- الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.
- عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الإفريقي.
- ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستوريا، بحيث أصبحت أدوات طيعة في يد الحاكم.
- الاعتماد المتكرر على سياسات القمع والإكراه لتحقيق أهداف النظام السياسي بدل اللجوء إلى الحوار والرضا الشعبي.
- الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع.
- غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم الممارسة السياسية.
- تبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي وعادة ماكان يتم ذلك من خلال عمل انقلابي.[38]

إن هذه المظاهر جميعها هي مرآة للدولة التسلطية في افريقيا ما بعد الاستعمار. وهكذا فرغم اختلاف أنماط الحكم من دولة لأخرى، فيكاد يكون التسلط القاسم المشترك بين معظم الدول الافريقية. وقليلة هي تلك النماذج التي استطاعت أن تقطع مع هذه الأعراف غير الديمقراطية. ولذلك، فقد «أضحت الدولة الإفريقية، مابعد الكولونيالية، بعد أن نظر إليها على أنها القوة الدافعة للتنمية، أضحت العقبة الكؤود أمام عملية تحقيق التنمية بأبعادها الشاملة. مما دفع كثير من الباحثين إلى وصفها بأنها دولة هشة وضعيفة وفاسدة ومترهلة ومتسلطة...الخ».[39]

المحور الثالث: محاولة الأطروحة السلطوية فهم أزمة بناء الدولة الإفريقية.

أولا: الأطروحة السلطوية عند جان فرانسوا بيار

تهدف هذه القراءة التحليلية في أطروحة جون فرانسوا بايار إلى الوقوف على أهم مقومات النظم السياسية في افريقيا، وإبراز المرجعيات الاجتماعية والثقافية والنفعية المتحكمة فيها والموجهة لها والمحددة لأهدافها وغاياتها. ومن المعروف أن الدراسات السياسية لبنية النظم السياسية في افريقيا تكتفي غالبا بالوصف البنائي السياسي الخارجي لها الذي غالبا ما ينطلق من مقارنتها بالنظم السياسية في أوروبا. والجديد الذي تحمله أطروحة "سياسة ملء البطون" هو أنها تفادت الوصف لتنفذ إلى الأسس السوسيولوجية والنزعات النفعية الكامنة في البناء الهيكلي العام للدولة الإفريقية. فقد حاول صاحب هذه الأطروحة المقارنة

بين الدول الافريقية في مراحل تاريخية مختلفة، خصوصا مرحلتي ما قبل الاستعمار وما بعده، ليخلص في الأخير لحصر ما بقي وما تلاشى بين المرحلتين في الفعل السياسي الافريقي.

وسنحاول الاقتراب من التصور البياري للدولة في إفريقيا كما سطره في كتابه السالف الذكر، بحيث سنرصد السمات العامة للدولة في إفريقيا، وكشف معيقات بناء الدولة الافريقية.

أ- السمات العامة للدولة في افريقيا:

تتسم البنية العامة للدولة في إفريقيا بأربع سمات رئيسة هي : القبلية والفئوية وتحالف البرجوازيات; وتحالف النخب. وسنحاول جاهدين في هذا العنصر الأول تحليل هذه السمات وتجلياتها في الدولة الافريقية:

- القبلية: تتميز الدولة في افريقيا عموما كما هو الشأن في الدول التقليدية البناء، ببناء اجتماعي علائقي يقوم أساسا على القبلية الممزوجة بالعرقية. من هنا نجد السياسيين الأفارقة، كما المواطنون العاديون، يفتخرون بانتمائهم القلبي والعرقي، ويوظفونه لخدمة أغراضهم السياسية، وذلك عبر المغالاة في صفات وخصائص القبيلة التي ينتمون إليها، واتخاذ موقف متعصب تجاه القبائل الأخرى، عبر رفض الزواج بين القبائل المختلفة، كما يتم رفع المطالب القبلية أو العرقية في كل صراع على السلطة. ورغم الدور الهام الذي تقوم به القبيلة في النظام السياسي والاجتماعي في افريقيا إلا أنها لا تعد المعلم الثابت والأصلي الذي تعود إليه المجالات السياسية في مرحلة ما بعد الاستعمار، لأنها ما تزال في طور التكون. [40]
- الفئوية: وينتج عنها مباشرة غياب للمساواة، ويحل محلها تقسيم المجتمع إلى فئات وطبقات مختلفة، تتفاوت في توزيع المصالح والمنافع المادية على وجه الخصوص. وينعكس ذلك في البرامج التنموية التي تتحول الى أداة لخدمة الاختلافات الايديولوجية، وممارسة القهر على طبقات اجتماعية معينة كطبقة الفلاحين خصوصا في مرحلة ما بعد الاستعمار.

وينتج عن هذه الفئوية تراكم السلطة والمال في يد بعض الفئات الاجتماعية دون الأخرى، ويتم ذلك عبر آليات:

- التوزيع غير العادل للمناصب، خصوصا الدبلوماسية والعسكرية.
- التوزيع غير العادل للوظائف العامة.
- الصلة الوثيقة بين السلطة والقدرة على الاقتراض واستغلال الثروات.
- الترابط بين السلطة والمال وامتلاك الاراضي الزراعية والمباني. [41]

وبناء على ذلك، تعد الفئوية من بين السمات الأساسية التي تسم النظم السياسية في العديد من الدول الافريقية. وينتج عنها اللامساواة والتوزيع غير العادل لمراكز السلطة ومصادر الثروة.

- تحالف البرجوازيات: عاشت العديد من الدول الافريقية بعد مرحلة الاستعمار تغيرات كبيرة شملت البنى الاقتصادية، خصوصا تقلص نفوذ أرستقراطية ملاك الأراضي والبرجوازية التجارية، لصالح تحالف جديد جمع بين البرجوازية البيروقراطية وبرجوازية رجال الأعمال، وتجسدها في صراعات السياسة والسلطة. وأسفر عن هذا تبخر أسطورة ما سمي بالبرجوازية الوطنية التي لم تعد سوى طبقة سياسية تجارية لا غير.
- تحالف النخب: تعرف العديد من الدول الافريقية تحالفات ووشائج وثيقة الصلة بين خمس مكونات أساسية: أولا، النخبة المثقفة التي تمثل الايديولوجيات المختلفة. ثانيا، الزعامات التقليدية القبلية والعرقية منها على وجه الخصوص. ثالثا، النخب البيروقراطية الجديدة. رابعا، الفعل الانتخابي. خامسا، نظام الحزب الواحد الشمولي الجامع لمختلف فئات وطبقات وشرائح المجتمع. والهدف المنشود من تحالف هذه المكونات أو النخب هو تكوين طبقة أو جماعة متجانسة وقوية نسبيا.[42] ورغم أن الكثير من الأنظمة السياسية، أقرت مبدأ التعددية الحزبية، فيظل ذلك التعدد صوريا، لا يجسد تعددية سياسية، بقدر ما يجسد لبرالية مقيدة.
- غياب الكتلة التاريخية، وتشير عند جون فرنسوا بايار: «إلى الوحدة العضوية بين البناء الفوقي والبناء التحتي، وكذلك الوحدة العضوية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهو لا ينفصل بوصفه هذا عن دراسة الهيمنة»[43]

خلاصة القول، إن هذه السمات التي شرحناها هي ما يميز النظم السياسية في افريقيا، خصوصا في مرحلة ما بعد الاستعمار، حيث يتداخل السياسي بالقبلي، وبالعرقي، وبالمصالح الرأسمالية الداخلية والخارجية.

ب- معيقات بناء الدولة في افريقيا:

إن تلك السمات التي بسطناها في العنصر الاول يمكن عدها في الآن ذاته كعوائق تحول دون بناء دولة بالمفهوم العميق للكلمة. لكن جون فرنسوا بايار حدد ثلاثة عوائق استراتيجية أخرى، وهي على التوالي:

- فقدان القدرة على التحكم والهيمنة على مختلف طبقات وفئات المجتمع، ما أفقد المجتمع السياسي خاصية الانسجام بين أعضائه، وهي خاصية أساسية في بناء أي نظام سياسي مستقر وآمن.
- غياب الرؤية والقرار السياسي الموحد بين مختلف مكونات المجتمع السياسي في افريقيا، نظرا للارتباطات الدولية والإقليمية للعديد من عناصره.[44]

- سيطرة المركزية العرقية والقبلية على الدولة، واحتكارها للسلطة ولوسائل الانتاج عوض المركزية الوطنية الجامعة والعادلة والمنصفة.

ويستنتج "بيار" أنه رغم محاولة العديد من الدول الافريقية، منذ نيلها لاستقلالها، بناء نظم سياسية تحاكي فيها البنى السياسية في أوروبا، حتى وإن على المستوى الظاهري. لكنها في عمقها ما تزال بعيدة عن تحقيق ذلك، لأن المسافة الزمنية التي تفصلها عن الاستقلال ليست بعيدة ولا تؤهلها لتأسيس دول على منوال ما هو موجود في الغرب. فالدول الافريقية غارقة في القومية الشمولية الممتزجة بالأبعاد القبلية والعرقية والدينية.[45] وهكذا فإن النظريات المفسرة للنظم السياسية في إفريقيا ما تزال بعيدة عن كنه طبيعتها الحقيقية ومكوناتها الرئيسة. وما تزال محاولات النخب السياسية في نقل النموذج البيروقراطي الغربي بعيدة عن تحقيق أهدافها، وهذا ما عبر عنه بايار بقوله : « لقد بدأنا البحث عن نموذج يمكن أن يستعيد لنا تاريخ دولة ما بعد الاستعمار في افريقيا، وتوصلنا بذلك الى الخطوط العامة لصورة أولى، منذ ثلاثين سنة والتحليلات تبدو لنا تائهة بين طريقين مسدودين، كانت بعض هذه التحليلات تدرك وحدة تجاه المجال الغربي- الافريقي ولكنها عاجزة عن تفهم الخصوصية التاريخية لمسارات السياسة في جنوب الصحراء.»[46]

ثانيا: حدود الأطروحة السلطوية

لقد مكنتنا دراستنا للأطروحة السلطوية كما قدمها بيار من الوقوف عند علل الدولة الافريقية وأمراضها. وترجع أهمية تلك الأطروحة في توظيفها للأطر المعرفية للعلوم الاجتماعية في دراسة الواقع السياسي الإفريقي المعقد. وهكذا حاول "بيار" تفسير عوامل فشل الدولة الافريقية بإرجاعها إلى عوامل تاريخية واجتماعية. ورغم الأهمية المعرفية لهذه الأطروحة، فالسؤال المركزي الذي ينبغي طرحه في رأينا هو: هل فشلت الدولة الافريقية، أم تم إفشالها؟

وتتفرع عن هذا الإشكال المركزي أسئلة فرعية يمكن صياغتها على الشكل التالي: هل العوامل الذاتية وحدها هي صنيعة هذا الفشل، أم أن للعوامل الخارجية نصيبها؟ أليس المستعمر هو من زرع بذور الأزمة عندما خلق دولا مصطنعة بحدود مصطنعة، دون اعتبار للمعطيات التاريخية والطبيعية والثقافية؟ أليست الدولة الافريقية صناعة استعمارية أريد لها أن تبقى تابعة لمن صنعها؟ وما تأثير الظروف الدولية ومناخ الحرب الباردة ونظام العولمة على هذه الدولة؟

إن ما نهدف إليه من صياغتها لمجموع هذه التساؤلات، هو إبراز دور العوامل الخارجية في خلق واقع الفساد الذي تعيشه الدول الافريقية. وفي هذا الصدد، نؤكد على فكرة أساسية، وهي أن فشل الدولة الافريقية هو نتاج تفاعل عوامل ذاتية وأخرى خارجية تتعدى حدود الدولة وترتبط بالسياق الدولي ومناخ الحرب الباردة. إذ "يرى بعض المراقبين أن تخلف افريقيا ماهو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الافريقية."[47] فقد أدت العولمة إلى الحد

من السلطة المركزية للدولة في افريقيا وساهمت في بزوغ حركات وتنظيمات اثنية ودينية تتحدى سلطة الدولة وتقوض اللحمة الوطنية. بالاضافة إلى ذلك، فإن السياسة اللبرالية التي تبنتها كثير من الدول الإفريقية بدعم من المؤسسات الدولية لم تحقق أهداف التنمية المرجوة، بل زادت من تفشي ظاهرة الفقر وارتفاع معدلات البطالة. وقد "كشفت مأساة رواندا عام 1994 حينما وقف العالم كله ساكنا وأغمض عينيه وكأن شيئا لم يحدث."[48] لقد كشفت زيف الشعارات الإنسانية الغربية، واتضح أن هدف القوى الكبرى هو الدفاع عن مصالحها. وهناك مجموعة من الباحثين الأفارقة ونظرائهم الغربيين يؤكدون بأن ما يحدث اليوم هو " تكالب استعماري جديد" من أجل الحصول على الثروات والموارد الطبيعية الإفريقية. وإذا قبلنا بهذه الرؤية تصبح القوى الدولية الجديدة في القارة بمثابة قوى استعمارية حقيقية وإن جاءت في ثياب أخرى تظهر عكس ما تبطن."[49]

ومن هنا يتضح دور العوامل الخارجية في تكريس واقع فشل الدولة الافريقية، ولم يعط جان فرانسوا بيار هذه العوامل الخارجية التي ساهمت في فشل الدولة الإفريقية، مثلما فعل عند تحليها للعوامل الداخلية. وبشكل عام، فان ما يلاحظ على الأطروحة التي قدمها "بيار" إلى جانب مجموعة من الأدبيات التي اهتمت بدراسة السياسة في افريقيا ما بعد الاستعمار. يلاحظ هيمنة تيار الحداثة Modernisme كإطار فكري ومعرفي لدراسة الدولة والتنمية في افريقيا، حيث أن كل المقاربات في هذا الشأن تقوم على طرح مفاده ضرورة اتباع الدولة الافريقية للنموذج الغربي في مسارها التنموي وتجاهل البيئة والتاريخ والثقافة والتقاليد الافريقية وانعاكاسات ذلك على بناء الدولة. وهو ما يعكس طابع المركزية العرقية (Ethno-centrisme) لتلك الأبحاث."[50] ويتضح ذلك من خلال دراسة النظم السياسية في جميع مناطق العالم استنادا على مقولات علم السياسة كما ظهر في الغرب. وتعتبر أطروحة "بيار" واحدة من الأطروحات التي انطلقت من الارث الحداثي، ووظفت مقولاته لقراءة الواقع السياسي الافريقي التقليدي. فقد حاول توظيف أفكار عالم الاجتماع الألماني " ماكس فيبر" رغم دعوته إلى تأسيس علم اجتماع خاص بالدولة الافريقية من خلال افتراض "التاريخانية الخاصة." لكن قراءة متفحصة لهذه الأطروحة تبين عدم اختلافها عن أطروحة جان فرانسوا ميدار، فكلتاهما وظفتا مقولات ماكس فيبر حول الباتريمونيالية.[51]

وعلى خلاف هذه النظريات، "نجد مقاربات أخرى دعت إلى ضرورة مواجهة المد المعرفي الأرثودكسي للنظريات الغربية والتأسيس لبراديغمات تعكس الواقع الافريقي ومختلف مناطق العالم الثالث بشكل عام. يظهر ذلك في الأطروحات التي تستمد مرجعيتها من تيار العالم- ثالثية (Tiers-modism) كاتجاه فكري وسياسي أخذ يتنامى سنوات الستينات والسبعينات بظهور قيادات كارزمية في العالم الثالث (...) وتأسيس حركة عدم الانحياز لخلق نموذج تنموي مستقل وفك روابط التبعية مع الامبرالية أو الاستعمار الجديد."[52] فحسب أصحاب هذا الاتجاه، فان توظيف العلوم الاجتماعية الوضعية

الغربية في افريقيا هو امتداد للامبريالية. ولذلك يؤكد هؤلاء عدم ملائمة العلوم الاجتماعية الغربية لتحليل السياق الافريقي، ومن تم الحاجة إلى تأسيس علوم اجتماعية افريقية أصيلة.

إن الانطلاق من مقولات علم السياسة كما ظهر في الغرب لدراسة النظم السياسية الافريقية قد يتسبب في نوع من التعميم ويؤدي إلى"اختزال واقع التعدد والتنوع الذي ميز الممارسة السياسية الافريقية منذ ما بعد الاستقلال وفق أنماط عامة محددة مثل: النظم التسلطية، والنظم الأبوية، نظم الحكم الشخصي ونظم الوقف..، ويلاحظ أن هذه الدراسات انطلقت من مرجعية واحدة هي الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي. ومن ثم فإنها نظرت إلى نظم الحزب الواحد والأليجاركيات العسكرية باعتبارها نظما تسلطية غير ديمقراطية."[53]

إن الواقع الاجتماعي والسياسي الافريقي يختلف عن الواقع الاجتماعي والسياسي في الغرب. فإذا كان هذا الأخير قد بنى مؤسساته السياسية، وفي مقدمتها مؤسسة الدولة وفقا للظروف الاجتماعية والتاريخية التي عاشها، وإذا كانت المجتمعات الغربية قد اختارت الأنظمة السياسية التي تحقق طموحاتها. فالمجتمعات الافريقية أفاقت على مؤسسات غريبة و"غربية"، وهي لم تختر النظام السياسي الذي يلائمها. ولذلك عجزت الدولة الافريقية التي خلقها الاستعمار عن عكس آمال مواطنيها وتحقيق طموحاتهم وارتبطت في أذهان مواطنيها بالسلب والهيمنة والتبعية للغرب أكثر مما اعتبروها أداة لتحقيق التنمية وتحصين الاستقلال وحماية حقوقهم. وهو ما يطرح إشكال مدى مشروعية الدولة ودورها في المجتمعات الافريقية التي ترزح تحت واقع الحروب الأهلية والصراعات العرقية والدينية.

خلاصة:

مكنتنا جولتنا الفكرية القصيرة، من استكشاف طبيعة نظم الحكم القائمة في افريقيا جنوب الصحراء، والوقوف عند الأزمات البنيوية التي تعانيها الدولة. وقد سمحت لنا تلك هذه الرحلة بتتبع مسار الحياة الساسية قبل غزو المستعمر للقارة وقضائه على نظم الحكم القائمة. مما فرض على الشعوب الافريقية خوض مقاومة عنيفة لكي تسترجع استقلالها وتحرر أرضها. لكن هذا الحمل الطويل وآلام المخاض وتضحيات الشعوب الافريقية والأرواح التي أزهقت في سبيل التحرر، انتهى كل ذلك بولادة مخلوق مشوه وعاجز عن تحقيق الآمال المتمثلة في تحقيق التنمية والسلم وصيانة الكرامة الإنسانية. هكذا خرجت الشعوب الافريقية من استعمار أجنبي، لتجد نفسها أمام استعمار داخلي ودولة هشة عاجزة عن تحقيق الانسجام والاستقرار وغير قادرة على تنمية المجتمع والرقي بأفراده.

وقد حاول مجموعة من الباحثين في الشؤون الافريقية تفسير أزمة بناء الدولة الافريقية، واعتبر المستفرق جان فرانسوا بيار التسلط هو مفتاح فهم داء الدولة الافريقية. فالوصول إلى السلطة، في رأيه، ليس سوى وسيلة لمراكمة الثروة، إذ تهدف النخب الافريقية الحاكمة إلى الاستحواذ على خيرات البلاد وتعمل على توزيع تلك الثروات على أساس قبلي. مما يكرس المركزية العرقية والقبلية ويقوض أسس بناء الدولة الوطنية. ليستنتج في الأخير أن الديمقراطية في الدول الافريقية جنوب الصحراء هي مجرد ترف، فهي لا تحظى بأهمية، بل إنها قضية ثانوية. إنها إجراءات شكلية ووسيلة للوصول إلى السلطة لتحقيق المصالح الخاصة.

وتتلخص مظاهر أزمة الدولة الافريقية حسب الباحث عز الدين شكري في المعارضة الشديدة التي تبديها الشعوب الافريقية في العديد من الدول الافريقية لنظم الحكم القائمة. كما تكمن في فشل الدولة الافريقية في القيام بوظائف الدولة الأساسية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن ضعف سيطرة الدولة على الأوضاع الداخلية. كما تتضح مظاهر الأزمة في اعتماد الدولة الافريقة بشكل عضوي على إحدى الدول الأوروبية، وخاصة في المجال الثقافي. وهو ما يعني تبعيتها للخارج. كل هذا ينضاف إلى الطابع الشكلي لمؤسساتها، فهي تحاكي مؤسسات الدولة الحديثة، لكنها لا تعكس الواقع الاجتماعي والثقافي.[54]

وإذا كانت أطروحة جان فرانسوا بيار قد وقفت عند العوامل التاريخية والاجتماعية (العوامل الذاتية) في تفسير أزمة بناء الدولة الافريقية، فلا يمكن إغفال دور العوامل الخارجية. وفي مقدمتها دور الدول المستعمرة التي أقامت دولا مصطنعة منافية للواقع الافريقي. ولكن ذلك لايعني تبرئة النخب الافريقية التي تناوبت على السلطة في المرحلة التي تلت الاستقلال. ومن جهة أخرى، يحق لنا أن نتساءل: ألا يمكن أن نعتبر أزمة الدولة الافريقية جنوب الصحراء دليلا على محدودية النظام الديمقراطي؟

ليس من السهل تقديم إجابة حاسمة عن هذا السؤال، ولكن طرحه يهدف إلى مراجعة مجموعة من المقولات السائدة، فلا ينبغي أن ننسى أن مقولات: الدولة، الديمقراطية واللبرالية...هي منتوجات غربية ظهرت وازدهرت في بيئة مغايرة للبيئة الافريقية. ولا يمكن نقلها أو استيرادها كما نستورد السلع. فالأفكار والقيم لا تستورد. صحيح أنه يمكن الاستفادة من تلك الخبرات، لكن لابد من تكييفها مع طبيعة البيئة الافريقية ومع لون القارة الأسمر، وإلا غاب الانسجام وظل المشهد فوضويا، تماما مثلما هو الواقع الافريقي الحالي المليء بالصراعات والتطاحنات نتيجة غياب الانسجام والاندماج الذي هو أحد ركائز الحياة السياسية المستقرة.

الهوامـــــــش:

1 –ميلاد الحراتي: "الإرث التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173–يوليوز 2008، انظرالنسخة الالكترونية على الموقع التالي: www.siyassa.org.eg

2- Christian P.Potholm : the theory and practice of african politics, prentice-Hall of ،Canada; L.td.Toronto.1979.P14 نقلا عن ميلاد الحراتي، مرجع سابق.

3 ميلاد مفتاح الحراتي: نفس المرجع..

4 نفس المرجع.

5 – حمدي عبد الرحمان: "دراسات في النظم السياسية الافريقية"، جامعة القاهرة، 2002، ص: 34.

6 – حمدي عبد الرحمان: نفس المرجع، نفس الصفحة.

7 – ميلاد مفتاح الحراتي: نفس المرجع، نفس المعطيات.

8 – عبد اللطيف البوني: الدولة في أفريقيا إلى أين؟، جامعة افريقيا العالمية – الخرطوم، ملتقى الجامعات الإفريقية، التداخل والتواصل في افريقيا، أوراق المؤتمر العلمي، الكتاب الرابع، ص: 134.

9 – بعد انتشار الإسلاميين في افريقيا، قامت مجموعة من المماليك منها في شرق افريقيا:" سلطنة مقديشو" وسلطنة "كلوة " ومملكة "شوة الاسلامية "...الخ. يمكن الرجوع إلى مجموعة من الكتابات التاريخية التي اهتمت بتاريخ القارة الافريقية قبل الاستعمار.

10 – ميلاد مفتاح الحراتي: نفس المرجع.

11 – محمود عبد الرحمن الشيخ: الحدود الاستعمارية وأثرها في مشكلات افريقيا، شبكة المشكاة. نقلا عن محمد العقيد " الأحزاب السياسية في افريقيا: النشأة، التكوين، الواقع والمستقبل. مرجع مذكور.

12 – أحمد علي سالم: مسلمو افريقيا: دروس الماضي والاستعمار الجديد، مقال منشور على موقع الاسلام اونلاين بتاريخ 22 يوليوز 2008. الرابط الالكتروني: www.onislam.net

13 – عزة عبد المحسن خليل: المجتمع المدني في أفريقيا وآفاق التكامل، مقال منشور على صفحة مركز البحوث العربية والإفريقية، الرابط الإلكتروني: www.aarcegypt.org

14 – عبد اللطيف البوني: "الدولة في إفريقيا إلى أين؟، مرجع سابق، ص 147.

15 – يرى "اسبينوزا" أن الغاية من تأسيس الدولة ليست السيادة أو إرهاب الناس أو جعلهم يقعون تحت.نير الآخرين، بل هي تحرير الفرد من الخوف بحيث يعيش كل فرد في أمان (...) فالحرية إذن هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة" . باروخ اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة، بيروت، ط 4، 1997، ص: 446.

16 – حمدي عبد الرحمان: افريقيا وتحديان عصر الهيمنة: أي مستقبل؟، القاهرة، 2007، الطبعة الأولى، ص 17.

17 – نفس المرجع، ص: 17.

18 –محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية وواقع الدولة في افريقيا، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996 (سلسلة دراسات افريقية: 2) ص 52.

19 – مارتن ميريديت: مصير افريقيا، عرض سامية مشالي، مجلة آفاق افريقية، المجلد السابع، العدد 21، صيف 2006، صص: 244-245.

20 – – مارتن ميريديت: مصير افريقيا، نفس المعطيات.

21 – على أسعد وطفة: بين السلطة والتسلط دراسة تحليلية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، العدد 3، السنة الاولى صيف 1998.

22 – عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة سياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء 3، بدون طبعة أو سنة النشر، ص: 221.

23 – خلدون حسن النقيب: الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص: 19-20.

24 – محمد زيعور: تطور الفكر السلطوي (العلمانية، الاسلام، الماركسية) بيروت، رشاد برس، الطبعة1، 2003، ص:15.

25 – عبد الوهاب الكيلاني: نفس المرجع: ص: 221

26 – نفس المرجع.

27 – تعود جذور النظرية السلطوية إلى القرن السادس عشر. ويعتبر الفكر السياسي "لمكيافيلي" و "توماس هوبس" المرجع الأساسي لنظرية السلطة. فكلاهما يؤكدان على السلطة المطلقة للأمير، ويعتبرانه صاحب السيادة المطلقة. أما الشعب فواجبه الخضوع لسلطة الدولة.

28 – سلطان العامر: كيف نفهم الحكم السلطوي، مقال منشور بصحيفة "الحياة" السعودية على موقعها الالكتروني التالي: www.alhayat.com/opinions.

29 – حمدي عبد الرحمن: ماذا حدث للافارقة " مقال منشور على الموقع الالكتروني للجزيرة، قسم المعرفة بتاريخ 2010/03/24 الرابط الالكتروني: www.aljazeera.net.

30 -R.Sandbrrooks: personnalisation du pouvoir et stagnation capitaliste (l'état africain en crise) un article publié sur le site du revue de politique qfigraican ; voir sur : www.politique-afraicane.com.

31 – حمدي عبد الرحمن: ماذا حدث للافارقة، مرجع سابق.

32 – حمدي عبد الرحمن: افريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي "مستقبل" مرجع سابق ص:24

33 – نفس المرجع، ص: 192.

34 – نفسه.

35 – نفس المرجع.

36 - Mwayila Tshiyembe : " la science politique africaniste et le statut théorique de l'état africain Un bilan négatif" , politique africaine N° 71.Octobre 1998.p : 18.

37 – نفس المرجع.

38 – نقلا عن حمدي عبد الرحمن: إفريقيا وعصر الهيمنة: أي مستقبل؟، مرجع سابق، ص: 193-194.

39 – حمدي عبد الرحمن: نفس المرجع، ص: 25.

40 – جون فرانسوا بيار، مصدر سابق، ص 71.

41 – المصدر نفسه، أنظر الصفحات: 101 وما بعدها.

42– المصدر نفسه، ص 202.

43– المصدر ذاته، ص 234.

44– في هذا الاطار ينقل بايار ما قاله P .Geschier : «يرمي السعي إلى الهيمنة إلى خلق وبلورة علاقات قوى مستقرة نسبيا بين مختلف الجماعات المسيطرة، القديمة والحديثة، وبين ارتباطات تلك الجماعات الاقليمية والعرقية، في إطار قومي حدده المستعمر، وإلى إقامة علاقات بين تلك الطبقة الحاكمة التي أصبحت في طريقها الى التكوين، وإلى تنسيق العلاقات بين تلك الطبقة المسيطرة، وقطب السلطة السياسية والاقتصادية الغربية،وإلى صياغة قواعد أخلاقية أو حس مشترك يضفي الترابط على المجموع ويوطد نظام اللامساواة والسيطرة الجديدة مع التمويه عليه في الوقت نفسه».

45– جاء في مقالة Mwayila Tshiyembe في مقارنته بين الدولة في مفهومها الغربي والدولة في تكوينها الافريقي : « أن الدولة هي مفهوم عام لا يمكن ان يحاكى أو أن يختزل في الدولة القومية، والتي هي إبداع تاريخي وثقافي غربي فريد من نوعه »

أنظر مقالته بعنوان:

"la science politique africaniste et le statut théorique de l'état africain Un bilan négatif."

مرجع مذكور.

46 – بايار، سوسيولوجية الدولة الافريقية، ص :251

47 – حمدي عبد الرحمن: ماذا حدث للافارقة؟ مرجع سابق، نفس المعطيات.

48 – نفس المرجع.

49 – نفس المرجع.

50– رضوان بروسي: الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية. رسالة ماجستير، جامعة الحاج الأخضر– باتنة، الجزائر، 2008–2009.

51 – هذا ما ذهب إليه Mwayila Tshiyembe في مقاله سابق الذكر.

52 – هذا الرأي هو ما عبر عنه الباحث النيجيري كلود أكي CLAUDE AKIE، وما ذهب إليه أرشي مفجي نقلا عن رضوان بروسب، نفس المرجع: ص: 56.

53 – حمدي عبد الرحمن: أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ مرجع سابق، ص: 40.

54 – عز الدين شكري: أزمة الدولة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 110، أكتوبر 1992، ص 46–68.